

(٢٠) كتاب الأطعمة

ب/٣١٩

ص

١/٩٩

ظ (٣)

وليس في التراجم وترجم فيه^(١) ما يحل ويحرم ١/٣١٩ ج ١/٣٤ م

[١] باب

قال الشافعي رحمه الله تعالى : أصل ما يحل أكله من البهائم والدواب والطيير شيثان ، ثم يتفرقان فيكون منها^(٢) شيء محرم نصاً في سنة رسول الله ﷺ ، وشيء محرم في جملة كتاب الله عز وجل خارج من الطيبات ومن بهيمة الأنعام ؛ فإن الله عز وجل يقول : ﴿ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ ﴾ [المائدة : ١] ويقول : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ﴾ [المائدة : ٥] فإن ذهب ذاهب إلى أن الله عز وجل يقول : ﴿ قُلْ لَا أُجِدُ فِي مَا أُوْحِي إِلَيَّ مُحْرَمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ ﴾ [الانعام : ١٤٥] فأهل التفسير ، أو من سمعت منه منهم يقول في قول الله عز وجل : ﴿ قُلْ لَا أُجِدُ فِي مَا أُوْحِي إِلَيَّ مُحْرَمًا ﴾ يعني : مما كنتم تأكلون ، فإن العرب كانت تحرم أشياء على أنها من الخبائث ، وتحل أشياء على أنها من الطيبات ، فأحلت لهم الطيبات عندهم ، إلا ما استثني منها ، وحرمت عليهم الخبائث عندهم قال الله عز وجل : ﴿ وَيُحْرِمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ﴾ [الاعراف : ١٥٧] .

قال الشافعي : فإن قال قائل : ما دل على ما وصفت ؟ قيل : لا يجوز في تفسير الآي إلا ما وصفت من أن تكون الخبائث معروفة عند من خوطب بها ، والطيبات كذلك إما في لسانها ، وإما في خبر يلزمها . ولو ذهب ذاهب إلى أن يقول : كل ما حرم حرام بعينه ، وما لم ينص^(٣) بتحريم فهو حلال ، أحل أكل العذرة والدود وشرب البول ؛ لأن هذا لم ينص^(٤) فيكون محرماً . ولكنه داخل في معنى الخبائث التي حرّموا ، فحرمت عليهم بتحريمهم ، وكان هذا في شر من حال^(٥) الميتة والدم المحرمين ؛ لأنهما نجسان ينجسان ما ماسا ، وقد كانت الميتة قبل الموت غير^(٦) نجسة . فالبول والعذرة

(١) كتاب الأطعمة ، وليس فيه التراجم ، وترجم فيه : ليس في (ص ، م ، ج ، ظ) وهذا الباب فيه تقديم وتأخير مع ما قبله في هذه المخطوطات .

(٢) في (ص ، ج) : « منها » وفي (م) : « فيكون بينهما » وما أثبتناه من (ب ، ت ، ظ) .

(٣) في (ج ، ظ) : « ما لم ينصب » وفي (م) : « ما لم يتصف » وما أثبتناه من (ص ، ت ، ب) .

(٤) اضطرت النسخ في هذه الكلمة ، ففي (ص ، م) : « نصب » هكذا بدون نقط وفي (ت ، ج ، ظ) : ينصب . وما أثبتناه من (ب) .

(٥) في (م) : « من تحريم الميتة » بدلاً من : « من حال الميتة » .

(٦) « غير » : ساقطة من (ص) فتغير المعنى إلى الخطأ .

اللذان^(١) لم يكونا قط إلا نجسين أولى أن يحرما ، أن يؤكلا أو يشربا ، وإذا كان هذا هكذا ففيه كفاية ، مع أنَّ ثَمَّ دلالة بسنة رسول الله ﷺ ، فلما أمر رسول الله ﷺ بقتل الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور^(٢) ، دل هذا على تحريم أكل ما أمر بقتله في الإحرام . ولما كان هذا من الطائر والدواب كما وصفت ، دل هذا على أن أنظر إلى كل ما كانت العرب تأكله فيكون حلالاً ، وإلى ما لم تكن العرب تأكله فيكون حراماً . فلم تكن العرب تأكل كلباً ولا ذئباً ولا أسداً ولا ثمراً ، وتأكل الضبع فالضبع حلال ، ويجزئها المحرم بنخبر عن النبي ﷺ أنها / صيد وتؤكل^(٣) . ولم تكن تأكل الفأر ولا العقارب ولا الحيات ولا الحدأ ولا الغريان ، فجاءت السنة موافقة للقرآن بتحريم ما حرّموا وإحلال ما أحلوا ، وإباحة أن يقتل في الإحرام ما كان غير حلال أن يؤكل ثم هذا أصله ، فلا يجوز أن يؤكل الرّخم ، ولا البُغاث ، ولا الصقور ، ولا الصوائد من الطائر كله مثل : الشواهين^(٤) ، والبُرّاة ، والبواشِق^(٥) ، ولا تؤكل الخنافس ، ولا الجعلان^(٦) ، ولا العظاء^(٧) ، ولا اللّحكَاء^(٨) ، ولا العنكبوت ، ولا الزنابير ، ولا كل ما كانت العرب لا تأكله . ويؤكل الضب ، والأرنب ، والوَبْر^(٩) ، وحمار الوحش ، وكل ما أكلته العرب أو فداه المحرم في سنة أو أثر ، وتؤكل الضبع والثعلب .

ب/٩٩
ظ (٣)

[١٤٠١] قال الشافعي : أخبرنا مسلم وعبد المجيد وعبد الله بن الحارث ، عن ابن جُرَيْج ، عن عبد الله بن عبيد بن عمير ، عن ابن أبي عمار قال : سألت جابر بن عبد الله عن الضبِّ : أصيدُ هي ؟ فقال : نعم . قلت : أتؤكل ؟ قال : نعم . قلت : أسمعته من رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم .

قال الشافعي : وما يباع لحم الضباع بمكة إلا بين الصفا والمروة . وكل ذى ناب من

- (١) في (ص ، ت ، ج ، ظ) : « اللذين » والله عز وجل وتعالى أعلم .
- (٢) انظر الحديث رقم [١٢٠٢] وتخرجه .
- (٣) سيأتي الحديث بعد قليل - إن شاء الله تعالى . ويرقم [١٤٠١] .
- (٤) الشواهين : جمع شاهين : طائر من جوارح الطير وسباعها ، من جنس الصقر .
- (٥) البواشِق : نوع من جنس البازي من فصيلة العقاب النسرية ، وهو من الجوارح يشبه الصقر ، ويتميز بجسم طويل ومتقار قصير بادي القوس .
- (٦) الجعلان : جمع جعلل : حيوان كالخنفساء ، يكثر في المواضع التنتة .
- (٧) العظاءة : دوية من الزواحف ذوات الأربع . تعرف في مصر بالسحلية .
- (٨) اللّحكَاء : ويقال : اللّحكة : دوية شبيهة بالعظاية تبرق زرقاء ، وليس لها ذنب طويل مثل ذنب العظاية ، وقوائمها خفية . (اللسان) .
- (٩) الوبر : حيوان من ذوات الخوافر في حجم الأرنب ، أطحل اللون ، بين الغيرة والسواد .

[١٤٠١] سبق برقم [١٢٤١] غير أنه هناك عن مسلم بن خالد فقط .

السباع لا يكون إلا ما عدا على الناس ، وذلك لا يكون إلا في ثلاثة أصناف من السباع : الأسد ، والذئب ، والنمور ، فأما الضبع فلا يعدو على الناس ، وكذلك الثعلب . ويؤكل اليربوع^(١) والقنقد .

ب/١٣١

قال الشافعي : والدواب والطيور على أصولها ، / فما كان منها أصله وحشياً واستأنس فهو فيما يحل منه ويحرم كالوحش ، وذلك مثل : حمار الوحش ، والظبي ، يستأنسان ، والحمار يستأنس فلا يكون للمحرم قتله . فإن قتله فعليه جزاءه . ويحل أن يذبح حمار الوحش المستأنس فيؤكل ، وما كان لا أصل له في الوحش ، مثل : الدجاج ، والحمير الأهلية ، والإبل ، والغنم ، والبقر . فتوحشت فقتلها المحرم ، لم يجزها^(٢) ، ويغرم قيمتها للمالك^(٣) ، إن كان لها ؛ لأننا صيرنا هذه الأشياء كلها على أصولها ؛ فإن قال قائل : في الوحش : بقر وظباء مثل البقر والغنم ؟ قيل : نعم ، تخلق غير خلق الأهلية ، شبيهاً لها معروفة منها ، ولو أنا زعمنا أن حمار الوحش إذا تأهل لا يحل أكله ، دخل علينا أن لو قتله محرم لم / يجزه^(٤) . كما لو قتل حماراً أهلياً / لم يجزه^(٥) ، ودخل علينا في الحمار الأهلي أن لو توحش كان حلالاً ، وكل ما توحش من الأهلي في حكم الوحش^(٦) ، وما استأنس من الوحش^(٧) في حكم الإنسي . فأما الإبل التي أكثر علفها العذرة / اليابسة ، فكل ما صنع هذا من الدواب التي تؤكل ، فهي جلاله^(٨) . وأرواح العذرة توجد في عرقها وجريها^(٩) ؛ لأن لحومها تغتذى بها فتقلبها . وما كان من الإبل وغيرها ، أكثر علفه من غير هذا ، وكان ينال هذا قليلاً ، فلا يبين في عرقه ولا جريه ؛ لأن اغتذاه من غيره ، فليس بجلال منهى عنه . والجلالة منهى عن لحومها حتى تعلق علفاً غيره ما تصير به إلى أن يوجد عرقها وجريها منقلباً عما كانت تكون عليه ، فيعلم أن اغتذاه^(١٠) قد انقلب ، فانقلب عرقها وجريها ، فتؤكل إذا كانت هكذا . ولا نجد شيئاً

ب/٢٩٤

ت
ب/٣٢٠
ص
١/١٠٠
ظ (٣)

(١) اليربوع : حيوان طويل الرجلين ، قصير اليدين ، وله ذنب كذنب الجرذ .

وقد سبق تفسيره في كتاب الحج في « باب في اليربوع » وفي الحديث رقم [١٢٥١] .

(٢) في (ص ، ظ) : « لم يجزها » .

(٣) في (ب ، ظ) : « للمالك » وما أثبتناه من (ص ، م ، ت ، ج) .

(٤) في (ص ، ج ، م ، ظ) : « لم يجزه » . (٥) في (ص ، ظ) : « لم يجزه » .

(٦ - ٧) في (ب) : « الوحش » في الموضعين ، وما أثبتناه من (ص ، م ، ج ، ت ، ظ) .

(٨) هذه الكلمة في المخطوطات : غير منقوطة ، وينعكس المعنى ، ويصير إلى الخطأ ، وكذلك مثلها فيما يأتي . وما في (ب) هو الصواب الذي أثبتناه .

(٩) جِرْرٌ : جمع جِرَّةٍ : ما يخرج البعير من بطنه ليمضغه ، ثم يبلعه .

وهذه الكلمة أيضاً كتبت في المخطوطات على غير ما هو صحيح فيها مثل : جزرها ، وكذلك مثلها فيما

يأتي . وما في (ب) هو الصواب الذي أثبتناه .

(١٠) في (ص ، ظ) : « اغتذاه » .

نستطيع أن نجد فيها كلها أئين من هذا ، وقد جاء فى بعض الآثار : أن البعير يعلف أربعين ليلة ، والشاة عدداً أقل من هذا ، والدجاجة سبعاً . وكلهم فيما يرى إنما أراد المعنى الذى وصفت ، من تغيرها^(١) من الطباع المكروهة ، إلى الطباع غير المكروهة ، التى هى فى / فطرة^(٢) الدواب .

١/٣٥
ج

[٢] / باب ذبائح بنى إسرائيل^(٣)

ب/١٣٣ م
ب/٤٠ ج

ب/٣٢٤
ص

أخبرنا الربيع قال : قال الشافعى : قال الله تبارك وتعالى : ﴿ كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالًا لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ ﴾ الآية [آل عمران : ٩٣] وقال عز ذكره : ﴿ فَيُظْلَمَ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا / حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾ الآية^(٤) [النساء : ١٦٠] .

ب/١٠٦
ظ (٣)

١/١٠٦
ظ (٣)

قال الشافعى : يعنى والله تعالى أعلم - طيبات كانت أحلت لهم . وقال عز وجل : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ ﴾ إلى قوله : ﴿ لَصَادِقُونَ ﴾^(٥) [الأنعام] .

قال الشافعى : الخوايا ، ما حوى الطعام والشراب فى البطن ، فلم يزل ما حرم الله تعالى على بنى إسرائيل - اليهود خاصة وغيرهم عامة - محرماً من حين حرمة حتى بعث الله جل جلاله محمداً ﷺ ، ففرض الإيمان به ، وأمر باتباع رسوله ﷺ وطاعة أمره ، وأعلم خلقه أن طاعته طاعته ، وأن دينه الإسلام الذى نسخ به كل دين/ كان قبله . وجعل من أدركه وعلم دينه فلم يتبعه كافراً به فقال : ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ [آل عمران : ١٩] فكان هذا فى القرآن ، وأنزل عز وجل فى أهل الكتاب من المشركين : ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ مُسْلِمُونَ ﴾^(٦) [آل عمران] وأمرنا بقتالهم حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون إن لم يسلموا ، وأنزل فيهم : ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَالْأَعْلَالُ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ﴾ [الأعراف : ١٥٧] فقيل - والله أعلم - : أوزارهم وما منعوا بما أحدثوا قبل ما شرع من دين محمد ﷺ ، فلم يبق خلق يعقل - منذ بعث الله تعالى محمداً ﷺ كتابى ولا وثنى ولا حتى ذو روح ، من جن ولا إنس - بلغته دعوة

١/٤١
ج

(١) فى (ص) : « يغيرها » .

(٢) فى (ص ، ج ، ت ، ط) : « التى هى فطرة الدواب » وفى (م) : « التى فى فطرة الدواب » وما أثبتناه من (ب) .

(٣) هذا الباب فيه تقديم وتأخير فى (ص ، م ، ج ، ظ) وهو بداية كتاب فى (م ، ج) ، ولذلك ابتدئ بـ ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ .

(٤) « الآية » : ليست فى (ب ، ج) . (٥) فى (ص ، م ، ت ، ج) : « رسول الله ﷺ » .

١/٢٩٥
ت

محمد ﷺ إلا قامت عليه حجة الله عز وجل باتباع دينه ، وكان مؤمناً باتباعه وكافراً بترك اتباعه . ولزم كل امرئ منهم آمن به أو كفر ، / تحريم ما حرم الله عز وجل على لسان نبيه ﷺ ، كان مباحاً قبله في شيء من الملل ، وأحل الله عز وجل طعام أهل الكتاب ، وقد وصف ذبائحهم ، ولم يستثن منها شيئاً ، فلا يجوز أن تحرم منها ذبيحة كتابي (١) ، وفي الذبيحة حرام على كل مسلم ، مما كان حرم على أهل الكتاب قبل محمد ﷺ ، ولا يجوز أن يبقى من شحم البقر والغنم . وكذلك لو ذبحها كتابي لنفسه وأباحها لمسلم لم يحرم على مسلم من شحم بقر ولا غنم منها شيء ، ولا يجوز أن يكون شيء حلالاً من جهة الزكاة لأحد ، حراماً على غيره ؛ لأن الله عز وجل أباح ما ذكر عامة لا خاصة (٢) .

١/٣٢٥
ص
١٠٧/ب
ظ (٣)

فإن قال قائل : هل يحرم / على أهل الكتاب ما حرم عليهم قبل محمد ﷺ من هذه الشحوم وغيرها / إذا لم يتبعوا محمداً ﷺ؟ فقد قيل : ذلك كله محرم عليهم حتى يؤمنوا ، ولا ينبغي أن يكون محرماً عليهم وقد نسخ ما خالف دين محمد ﷺ بدينه ، كما لا يجوز ، إن كانت الخمر حلالاً لهم إلا أن تكون محرمة عليهم ، إذ حرمت على لسان محمد ﷺ ، وإن لم يدخلوا في دينه .

[٣] ما حَرَّمَ المشركون على أنفسهم

قال الشافعي رحمه الله تعالى : حرم المشركون على أنفسهم من أموالهم أشياء أبان الله عز وجل أنها ليست حراماً بتحريمهم . وقد ذكرت بعض ما ذكر الله تعالى منها ، وذلك مثل : البحيرة ، والسائبة ، والوصيلة ، والحام (٣) ، كانوا يتركونها في الإبل والغنم كالعق ، فيحرمون ألبانها ولحومها وملكها ، وقد فسرت في غير هذا الموضع . فقال تبارك وتعالى : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ ﴾ [المائدة : ١٠٣] وقال : ﴿ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا ﴾

ب/٤١
ج

(١) في (ص ، ج ، م ، ظ) : « فلا يجوز أن يحرم ذبيحة كتابي » .

(٢) في (ب ، ظ) : « عاماً لا خاصاً » وما أثبتناه من (ص ، م ، ت ، ج) .

(٣) البحيرة : التي يمنع درها للطواغيت فلا يحلبها أحد من الناس .

والسائبة : كانوا يسيونها لألتهم لا يحمل عليها شيء .

والوصيلة : الناقة البكر تكرر في أول نتاج الإبل بأنثى ، ثم تنثى بعد بأنثى . وكانوا يسيونها للطواغيت إن وصلت إحداهما بالأخرى ليس بينهما ذكر .

والحام : فحل الإبل يضرب الضراب المعدود ، فإذا قضى ضرابه ودعوه للطواغيت ، وأغفوه عن الحمل ، فلم يحمل عليه شيء ، وسموه الحامى .

[تفسير ابن كثير في تفسير الآية (١٠٣) من سورة المائدة] .

وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴿١٤﴾ [الأنعام] وقال الله عز وجل وهو يذكر ما حرموا: ﴿ وَقَالُوا هَذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرِّثَ حَجْرًا لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ بَزَعْمِهِمْ ﴾ إلى قوله: ﴿ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ [١٣٩] [الأنعام] ﴿ وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا ﴾ الآية [الأنعام: ١٣٩]، وقال: ﴿ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِّنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ ﴾ الآية (١) والآيتين بعدها [الأنعام: ١٤٣ - ١٤٥] فأعلمهم جل ثناؤه ، أنه لا يحرم عليهم ما (٢) حرموا. ويقال: نزلت فيهم: ﴿ قُلْ هَلُمُّوا شُهَدَاءَكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدُوا مَعَهُمْ ﴾ [الأنعام: ١٥٠] فرد إليهم ما أخرجوا من البحيرة والسائبة والوصيلة والحام ، وأعلمهم أنه لم يحرم عليهم ما حرموا بتحريمهم ، وقال: ﴿ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة: ١] يعنى والله أعلم من الميتة . ويقال: أنزل فى ذلك: ﴿ قُلْ لَا أُجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ ﴾ إلى قوله: ﴿ فَسَقَا أَهْلَ لَيْعٍ لِّلَّهِ بِهِ ﴾ [الأنعام: ١٤٥] وهذا يشبه ما قيل - يعنى: ﴿ قُلْ لَا أُجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾ أى من بهيمة الأنعام إلا ميتة أو دمًا مسفوحاً منها ، وهى حية أو ذبيحة كافر . وذكر تحريم الخنزير معها وقد قيل: ما كنتم تأكلون إلا كذا . وقال: ﴿ فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلالًا طَيِّبًا ﴾ إلى قوله: ﴿ وَمَا أَهْلَ لَيْعٍ لِّلَّهِ بِهِ ﴾ [النحل: ١١٤ ، ١١٥] وهذه الآية فى مثل معنى الآية قبلها .

[٤] ما حرم بدلالة النص

قال الشافعى رحمه الله تعالى : قال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ﴾ [الاعراف: ١٥٧] فيقال : يحل لهم / الطيبات عندهم ، ويحرم عليهم الخبائث عندهم . قال الله عز وجل : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ [المائدة: ٩٥] وكان الصيد ما امتنع بالتوحش كله ، / وكانت (٣) الآية محتملة أن يحرم على المحرم ما وقع عليه اسم صيد ، وهو يجزى بعض الصيد دون بعض . فدلّت سنة رسول الله ﷺ على أن من الصيد شيئاً ليس على المحرم جزاؤه ؛ كل ما يباح للمحرم قتله ، ولم يكن فى الصيد شىء يتفرق إلا بأحد معينين :

إما بأن يكون الله عز وجل أراد أن يفدى الصيد المباح أكله ، ولا يفدى ما لا يباح أكله ، وهذا أولى معنييه به والله أعلم ؛ لأنهم كانوا يصيدون ليأكلوا ، لا ليقتلوا ، وهو

(١) « الآية » : ليست فى (ص، ج، م، ت) .

(٢) فى (ص) : « فكانت الآية » .

(٣) فى (ص، ت، ط) : « بما حرموا » .

يشبه دلالة كتاب الله عز وجل، قال الله تعالى: ﴿لَيَلُونَكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾ [المائدة: ٩٤] وقال عز وجل: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ [المائدة: ٩٥] وقال: ﴿أَحِلُّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا﴾ [المائدة: ٩٦] فذكر جل ثناؤه إباحة صيد البحر للمحرم ومتاعاً له ، يعني طعاماً ، والله أعلم ، ثم حرم صيد البر فأشبهه أن يكون إنما حرم عليه بالإحرام ما كان أكله مباحاً له قبل الإحرام ، ثم أباح رسول الله ﷺ / للمحرم أن يقتل الغراب ، والحدأة ، والفأرة ، والكلب العقور^(١) ، والأسد ، والنمر ، والذئب الذي يعدو على الناس ، فكانت محرمة الأكل على لسان رسول الله ﷺ ؛ إذ نهى عن أكل كل ذى ناب من السباع^(٢) ، فكان ما أبيح قتله معها ، يشبه أن يكون محرم الأكل / لإباحته معها، وأنه لا يضر ضررها . وأباح رسول الله ﷺ أكل الضبع^(٣) ، وهو أعظم ضرراً من الغراب والحدأة والفأرة أضعافاً.

والوجه الثانى: أن يقتل المحرم ما ضرّ ، ولا يقتل ما لا يضر ، ويفديه إن قتله ، وليس هذا معناه^(٤) ؛ لأن رسول الله ﷺ أحل أكل لحم الضبع ، وأن السلف والعامّة عندهم فدوها ، وهى أعظم ضرراً من الغراب والحدأة والفأرة^(٥) . وكل ما لم تكن العرب تأكله من غير ضرورة ، وكانت تدعه على التقدير به محرم وذلك مثل الحدأة ، والبُعَاطِ^(٦) ، والعُقَبَانِ^(٧) ، والبِزْأَةِ^(٨) ، والرَّحْمِ^(٩) ، والفأرة ، واللُّحْكَاء ، والخَنَافِس ، الجِلْعَلَانَ ، والعِظَاءِ^(١٠) ، والعقارب ، والحيات ، والذَّرَّ^(١١) ، والذَّبَّانِ ، وما أشبه هذا ، وكل ما كانت تأكله لم ينزل تحريمه^(١٢) . ولم يكن فى معنى ما نص تحريمه ، أو يكون على

(١) انظر الحديث [١٢٠٢] وتخرجه .

(٢) سيأتى هذا الحديث بعد قليل . برقم [١٤٠٥] فى باب تحريم أكل كل ذى ناب من السباع .

(٣) انظر رقم [١٤٠١] وتخرجه .

(٤) فى (ص) : « بمعناه » .

(٥) فى (ص، ج، م، ظ) : « من غراب ، وحدأة ، وفأرة » أما (ت) فهى كذلك لكن فيها اضطراب .

(٦) البُعَاطِ : طائر أبغث اللون أصغر من الرخم ، بطيء الطيران . جمعه بُعَاطَانُ .

(٧) العُقَبَانُ : جمع عُقَابٍ : طائر من كواسر الطير ، قوى المخالب ، مُسْرُوٌّ ، له منقار قصير أعقف ، حادّ البصر .

(٨) البِزْأَى : والجمع بِزْأَةٌ : جنس من الصقور الصغيرة ، أو المتوسطة الحجم ، تميل أجنحتها إلى القصر وتميل أرجلها وأذنانها إلى الطول ، ومن أنواعه الباشق والبيدق .

(٩) الرَّحْمُ : طائر غزير الريش ، أبيض اللون ، مبقع بسواد ، له منقار طويل ، قليل التقوس ، رمادى اللون إلى الحمرة ، وأكثر من نصفه مغطى بجلد رقيق ، وفتحة الأنف مستطيلة عارية من الريش ، وله جناح طويل

مدبب ، يبلغ طوله نحو نصف متر ، والذنب طويل به أربع عشرة ريشة ، والقدم ضعيفة ، والمخالب متوسطة

الطول سوداء اللون .

(١٠) اللُّحْكَاء ، والجِلْعَلَانَ ، والعِظَاءِ سبق تفسيرها فى كتاب الأطعمة ، وما يحل وما يحرم ، وهو ما قبل باين .

(١١) الذَّرَّ : صغار النمل .

(١٢) فى (ص، م، ظ) : « لم يترك تحريمه » وهو خطأ .

تحريمه دلالة ، فهو حلال ، / كاليربوع^(١) ، والضبيع ، والشعلب ، والضَّبَّ ، وما كانت لا تأكله ، ولم ينزل^(٢) تحريمه مثل : البول ، والخُرء^(٣) ، والدود ، وما في هذا المعنى .
وعلم هذا موجود عندها إلى اليوم .

وكل ما قلت : حلال ، حل ثمنه ، ويحل بالذكاة . وكل ما قلت : حرام ، حَرْمٌ ثمنه ولم يحل بالذكاة ، ولا يجوز أكل الترياق المعمول بلحوم الحيات . إلا أن يجوز في حال الضرورة ، وحيث تجوز الميتة ، ولا تجوز ميتة بحال .

[٥] / (٤) الطعام والشراب (٥)

/ أخبرنا الربيع بن سليمان قال : قال الشافعي رحمه الله : قال الله تبارك وتعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾ [النساء: ٢٩] وقال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ۝١٠ ﴾ [النساء] وقال عز وجل : ﴿ وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ﴾ [النساء: ٤] ،
فبين الله عز وجل في كتابه : أن مال المرأة ممنوع من زوجها الواجب الحق عليها إلا بطيب نفسها ، وأباحه بطيب نفسها ؛ لأنها^(٧) مالكة لمالها ، ممنوع بملكها^(٨) ، مباح بطيب نفسها^(٩) كما قضى الله عز^(١٠) وجل في كتابه ، وهذا بين أن كل من كان مالكا فماله ممنوع به محرم إلا بطيب نفسه بإباحته ، فيكون مباحا بإباحة مالكة له ، لا فرق بين المرأة والرجل . وبين أن سلطان المرأة على مالها ، كسلطان الرجل على ماله إذا بلغت المحيض ،

(١) اليربوع : حيوان صغير على هيئة الجرذ الصغير ، وله ذنب طويل ينتهي ببخصلة من الشعر ، وهو قصير اليدين طويل الرجلين .

(٢) في (ت، م) : « ولم يترك مثل » ، وهو خطأ . (٣) الخُرء : العذرة .

(٤) أتى البلقيني بهذه الأبواب من الثلث الأخير من كتاب الام على ترتيبه الاصل ويشير إلى ذلك موضعه من (ص) .

قال البلقيني : وترجم في أوائل الثلث الثالث عقب ترجمة الاستحقاق تقريبا - الطعام والشراب ، وذكر بعده تراجم تتعلق بما نحن فيه ، فنذكر ذلك على ما هو عليه .

(٥) « الطعام والشراب » من (ص) أما (ت) فكاتبها بدأ بكتابة باب آخر ، وهو « ما يحل بالضرورة » ثم انتبه بعد كتابة أربعة أسطر فبدأ بكتابة هذا الباب . وباب « ما يحل بالضرورة » سيأتي بعد قليل - إن شاء الله تعالى .

(٦) في (ص) : « ولا تأكلوا أموالكم » إلى آخر الآية الكريمة ، وليس فيها ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ وكذلك ليس في (ت) ولكن فيها : « لا تأكلوا » كما في المصحف - والله عز وجل وتعالى أعلم .

(٧ - ٩) ما بين الرقمين ساقط من (ت) . (٨) في (ص) : « عن ملكها » .

(١٠) في (ص) : « كما قضى عز وجل في كتابه » .

وجمعت الرشد ، وقول الله عز وجل : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا ﴾ [النساء : ١٠] يدل - والله أعلم - إذا لم يستثن فيه إلا بطيب أنفس اليتامى ، على (١) أن طيب نفس اليتيم لا يحل أكل ماله (٢) ، واليتيم واليتيمة في ذلك واحد . والمحجور (٣) عليه عندنا كذلك ؛ لأنه غير مُسَلَّط على ماله ، والله أعلم ؛ لأن الناس في أموالهم واحد من اثنين : مخلى بينه وبين ماله ، فما حَلَّ له فَأَحَلَّهُ لغيره حَلًّا ، أو ممنوع من ماله ، فما أباح منه لم يجز لمن أباحه له (٤) ؛ لأنه غير مُسَلَّط على إباحته له .

فإن قال قائل : فهل للحجر في القرآن أصل يدل عليه ؟ قيل : نعم ، إن شاء الله ، قال الله عز وجل : ﴿ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] .

[١٤٠٢] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ قال : « لا يحلبن أحدكم ماشية أخيه بغير إذنه ، أيحب أحدكم أن تؤتى مشربته (٥) فتكسر فينتقل متاعه ؟ » .

[١٤٠٣] وقد روى حديث لا يثبت مثله : « إذا دخل أحدكم (٦) الحائط فليأكل ولا يتخذ خبئة (٧) » .

- (١) في (ص) : « وعلى » . (٢) في (ص) : « لا يحل أكل مال اليتيم » .
 (٣) في (ص) : « والمعجوز عليه عندنا كذلك » وهو خطأ .
 (٤) « له » : ليست في (ص) . (٥) المشربة : العرقة يخزن فيها الطعام وغيره .
 (٦) « أحدكم » : ليست في (ص ، ت) . (٧) الخبئة : طرف الثوب ، ومعطف الإزار .

[١٤٠٢] * ط : (٢/٩٧١) (٥٤) كتاب الاستئذان - (٦) باب ما جاء في أمر الغنم - وقد أتى به الإمام هنا مختصراً ، وهو في الموطأ هكذا : « لا يحتلبن أحد ماشية أحد بغير إذنه أيحب أحدكم أن تؤتى مشربته فتكسر خزائنه ، فينتقل طعامه ، وإنما تخزن لهم ضروع مواشيهم أطعماتهم فلا يحتلبن أحد ماشية أحد إلا بإذنه » .

* خ : (٢/١٨٦ - ١٨٧) (٤٥) كتاب اللقطة - (٨) باب لا تحتلب ماشية أحد بغير إذنه - عن عبد الله ابن يوسف ، عن مالك به . (رقم ٢٤٣٥) .

* م : (٣/١٣٥٢) (٣١) كتاب اللقطة - (٢) باب تحريم حلب الماشية بغير إذن مالِكها - عن يحيى بن يحيى التميمي ، عن مالك به . (رقم ١٧٢٦/١٣) .

قال البيهقي : وحديث الشافعي قد سقط بعض منته من الكتاب (المعرفة ٧/٢٨٩) .

[١٤٠٣] * ت : (٣/٥٧٤ - ٥٧٥) (١٢) كتاب البيوع - (٥٤) باب ما جاء في الرخصة في أكل الثمرة للمار بها - عن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب ، عن يحيى بن سليم ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ قال : « من دخل حائطاً فليأكل ، ولا يتخذ خبئة » .

قال : وفي الباب عن عبد الله بن عمرو ، وعباد بن شرحبيل ، ورافع بن عمر ، وعمر بن مولى أبي اللحم وأبي هريرة .

وما لا يثبت لا حجة فيه . ولبن الماشية أولى أن يكون مباحاً . فإن لم يثبت هكذا من ثمر^(١) الحائط؛ لأن ذلك اللبن يستخلف في كل يوم ، والذي يعرف الناس أنهم يبذلون منه ويوجبون من بذله ما لا يبذلون من الثمر^(٢)، ولو ثبت عن النبي ﷺ قلنا به، ولم نخالفه .

[٥] جماع ما يحل من الطعام والشراب ويحرم

قال الشافعي رحمه الله : أصل المأكول والمشروب إذا لم يكن لمالك من الآدميين ، أو أحله مالكة من الآدميين حلال إلا ما حرم الله عز وجل في كتابه ، أو على لسان نبيه ﷺ . فإن ما حرم رسول الله ﷺ لزم في كتاب الله عز وجل أن يحرم ، ويحرم ما لم يختلف المسلمون في تحريمه ، وكان في معنى كتاب أو سنة أو إجماع .

فإن قال قائل : فما الحجة في أن كل ما كان مباح الأصل يحرم بمالكة^(٣) حتى يأذن فيه مالكة ؟ فالحجة فيه أن الله عز وجل قال : ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ

(١) في (ص) : « من ثمن الحائط » وهو خطأ .

(٢) في (ص) : « من الثمر » . (٣) في (ص) : « بمالكية » .

قال أبو عيسى : حديث ابن عمر حديث غريب لا نعرفه من هذا الوجه إلا من حديث يحيى بن سليم .

وقد رخص فيه بعض أهل العلم لابن السبيل في أكل الثمار ، وكرهه بعضهم إلا بالثمن . (رقم ١٢٨٧) .

هذا وقد روى هذا الحديث ابن ماجه في (١٢) كتاب التجارات - (٦٧) باب من مرَّ على ماشية قوم أو حائط هل يصيب منه ؟ (رقم ٢٣٠١) .

ثم روى الترمذي شاهدين لهذا الحديث :

أحدهما : عن رافع بن عمرو ، وقال : هذا حديث حسن غريب .

والثاني : عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ سئل عن الثمر المعلق فقال : « من أصاب منه من ذى حاجة غير متخذ خبئة فلا شيء عليه » . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن .

وقد روى الثاني أبو داود في :

(٢/٣٣٥) (٤) كتاب اللقطة - عن قتبية بن سعيد ، عن الليث ، عن ابن عجلان عن عمرو بن شعيب به . (رقم ١٧١٠) .

قال البيهقي معقباً على قول الشافعي لا يثبت مثله :

هذا حديث رواه يحيى بن سليم ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : « من دخل حائطاً فليأكل ولا يتخذ خبئة » ، وذهب أهل العلم بالحديث إلى أنه غلط فيه ،

قاله يحيى بن معين في رواية الغلابي عنه ، وقال البخاري في رواية أبي عيسى الترمذي عنه : وإنما يروى هذا اللفظ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو محمول على حال الضرورة ، وكذلك ما روى فيه عن النبي ﷺ في غير هذا الحديث مطلقاً فهو محمول على الضرورة وحديث مالك وعبيد الله بن

عمر عن نافع ، عن ابن عمر في المنع من الحلب من أصح الأسانيد ، وأثبتها ، فالحكم له دونه ، وبالله التوفيق . (المعرفة ٧/٢٨٩ - ٢٩٠) .

كتاب الأظعمة / جماع ما يحل من الطعام والشراب ويحرم ————— ٦٣٧
 تَكُونُ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴿ [النساء : ٢٩] ، وقال تبارك (١) وتعالى : ﴿ وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ ﴾
 الآية [النساء : ٢٢] . وقال : ﴿ وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ﴾ إلى قوله : ﴿ هُنَّ مَرِيئَاتٌ ﴾ [النساء : ٤]
 مع آى كثيرة فى كتاب الله عز وجل ، حظر فيها أموال الناس إلا بطيب أنفسهم ، إلا بما
 فرض فى كتاب الله عز وجل ثم سنة نبيه ﷺ ، وجاءت به حجة .

١/٢٩٦

ت

[١٤٠٤] قال : أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ أنه / قال :
 « لا يحلبن أحدكم ماشية أخيه بغير إذنه ، أوجب أحدكم أن تؤتى مشربته فتكسر ؟ » .

١/٧٩٤

ص

فأبان الله فى كتابه : أن ما كان ملكاً / لآدمى لم يحل بحال إلا بإذنه . وأبانه
 رسول الله ﷺ فجعل الحلال حلالاً بوجه ، حراماً بآخر (٢) ، وأبانه السنة . فإذا منع
 الله عز وجل (٣) مال المرأة إلا بطيب نفسها ، واسم المال يقع على القليل والكثير ، ففى
 ذلك (٤) معنى سنة رسول الله ﷺ فى اللبن الذى تخف مؤنته على مالكة ، ويستخلف فى
 اليوم مرة أو مرتين ، فحرم الأقل إلا بإذن مالكة كان الأكثر مثل الأقل أو أعظم تحريمًا
 بقدر عظمه ، على ما هو أصغر منه من مال المسلم .

ومثل هذا ما فرض الله عز وجل من الموارث بعد موت مالك المال ، فلما لم يكن
 لقريب أن يرث المال الذى قد صار مالكة غير مالك إلا بما ملك ، كان لأن يأخذ مال حى
 بغير طيب نفسه ، أو ميت بغير ما جعل الله له ، أبعد .

قال الشافعى : فالأموال محرمة بمالكها ، ممنوعة إلا بما فرض الله عز وجل فى
 كتابه ، وبينه على لسان نبيه ﷺ ، وبسنة (٥) رسوله ، فلزم خَلَقَهُ بفرضه طاعة رسوله
 ﷺ ، فإنه يجمع معنيين مما لله عز وجل طاعة بما أوجب فى أموال الأحرار المسلمين ،
 طابت أنفسهم بذلك أو لم تطب من الزكاة ، وما لزمهم بإحداثهم وإحداث غيرهم ممن
 سن رسول الله ﷺ على من سن منهم أخذه من أموالهم ، والمعنى الثانى يبين : أن (٦) ما
 أمر به رسول الله ﷺ فلازم بفرض الله عز وجل ، فذلك مثل الدية على قاتل الخطأ ،
 فيكون على عاقلة الدية وإن لم تطب بها أنفسهم ، وغير ذلك مما هو موضوع فى مواضعه

(١) فى (ص) : « وقال تبارك اسمه » .

(٢) فى (ب) : « حراماً بوجه آخر » وما أثبتناه من (ص، ت) .

(٣) فى (ص، ت) : « فإذا منع الله تبارك وتعالى » . (٤) فى (ص، ت) : « ففى ذلك » .

(٥) فى (ص) : « وسنة رسوله » . (٦) فى (ص) : « يبين ما أمر به » .

من الزكاة والديات. ولولا الاستغناء بعلم العامة بما وصفنا في هذا لأوضحنا من تفسيره أكثر مما كتبنا إن شاء الله تعالى .

فمن مر لرجل بزرع أو تمر أو ماشية أو غير ذلك من ماله ، لم يكن له أخذ شيء منه إلا بإذنه ؛ لأن هذا مما لم يأت فيه كتاب ولا سنة ثابتة بإباحته ، فهو ممنوع بمالكة إلا بإذنه ، والله أعلم .

وقد قيل : من مر بحائط ، فله أن يأكل ، ولا يتخذ خُبَّةً ، وروى فيه حديث^(١) ، لو كان يثبت مثله عندنا ، لم نخالفه . والكتاب والحديث الثابت : أنه لا يجوز أكل مال أحد إلا بإذنه .

ولو اضطر رجل فخاف الموت ثم مر بطعام لرجل ، لم أر بأساً أن يأكل منه ما يرد من جوعه ، ويغرم له ثمنه ، ولم أر للرجل أن يمنعه في تلك الحال ، فضلاً من طعام عنده ، وخفت أن يضيق ذلك عليه ، ويكون أعان على قتله ، إذا خاف عليه بالمنع^(٢) القتل .

[٧] جماع ما يحل ويحرم أكله وشربه مما يملك الناس

قال الشافعي رحمه الله : أصل ما يملك الناس مما يكون مأكولاً ومشروباً ، شيئان : أحدهما : ما^(٣) فيه روح ، وذلك الذي فيه محرم وحلال ، ومنه ما لا روح فيه ، وذلك كله حلال ، إذا كان بحاله التي خلقه الله بها وكان الأدميون لم يحدثوا فيه صنعة خلطوه بمحرم ، أو اتخذوه مسكراً ، فإن هذا محرم . وما كان منه سُمّاً يقتل ، رأيته محرماً ؛ لأن الله عز وجل ، حرم قتل النفس على الأدميين ، ثم قتلهم أنفسهم خاصة . وما كان منه خبيثاً قذراً فقد^(٤) تركه^(٥) العرب تحريماً له بقذره^(٦) . / ويدخل في ذلك ، ما كان نجساً ، وما عرفه الناس سُمّاً^(٧) يقتل ، خفت ألا يكون لأحد رخصة في شربه ، لدواء ولا غيره ، وأكره قليله وكثيره ، خلطه غيره أو لم يخلطه . وأخاف منه على شاربه وساقيه ، أن يكون قاتلاً نفسه ومن سقاه . وقد قيل : يحرم الكثير البَحْتُ منه ، ويحل

١/٢٩٧
ت

(١) سبق برقم [١٤٠٣] وخرجناه هناك ، وهو حديث حسن - إن شاء الله عز وجل وتعالى .

(٢) في (ص) : « إذا خاف عليه المنع القتل » .

(٣) في (ص، ت) : « أحدهما : فيه روح » .

(٤) « فقد » : ليست في (ت) .

(٥) في (ب) : « تركه » وما أثبتناه من (ص، ت) .

(٦) في (ص) : « وما عرفه الناس مما يقتل » .

(٧) في (ص) : « تقذره » .

القلیل الذی الاغلب منه أنه ینفع ولا ینلغ أن ینكون قائلًا ، وقد سمعت بمن مات من قلیل ، قد برأ منه غیره ، فلا (١) أحبه ، ولا أرخص فیہ بحال (٢) ، وقد یقاس بكثير (٣) السم ، ولا ینع هذا أن ینكون یحرم شربه .

[٨] تفریع ما یحل و یحرم

قال الشافعی رحمه الله : قال الله تعالى : ﴿ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ [المائدة: ١] فاحتمل قول الله تبارك وتعالى : ﴿ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ ﴾ إحلالها دون ما / سواها ، واحتمل إحلالها بغير حظر ما سواها . واحتمل قول الله تبارك وتعالى : ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ [الأنعام: ١١٩] وقوله عز وجل : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ [الأنعام: ١٤٥] وقوله : ﴿ فَكُلُوا ﴾ (٤) مِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ [الأنعام: ١١٨] وما أشبه هؤلاء الآيات ، أن ینكون أباح كل مأكول لم ینزل تحريمه فی كتابه نصاً ، واحتمل كل مأكول من ذوات الأرواح لم ینزل تحريمه بعينه نصاً أو تحريمه على لسان نبيه ﷺ ، فيحرم (٥) بنص الكتاب ، وتحليل الكتاب بأمر الله عز وجل بالانتهاء إلى أمر نبيه ﷺ ، فيكون إنما حرم بالكتاب فی الوجهين . فلما احتمل أمره (٦) هذه المعانى ، كان أولاهما بنا الاستدلال على ما یحل و یحرم بكتاب الله ثم سنة تُعَرَّبُ (٧) عن كتاب الله (٨) أو أمر أجمع المسلمون علیه ، فإنه لا ینمكن فی اجتماعهم أن ینجهلوا لله حراماً ولا حلالاً إنما ینمكن فی بعضهم ، وأما فی عامتهم فلا ، وقد وضعنا هذا مواضعه على التصنيف .

٧٩٤/ب
ص

(١) فی (ص) : « ولا أحبه » .

(٢) « بحال » : لیست فی (ص) .

(٣) فی (ت) : « وقد یقاس كثير السم » .

(٤) فی (ص، ت) : « كلوا مما ذكر اسم الله عليه » وما أثبت هو الصحيح الذى فی المصحف .

(٥) فی (ص) : « محرم » .

(٦) فی (ب، ت) : « أمر هذه المعانى » وما أثبتاه من (ص) .

(٧) فی طبعة الدار العلمیة : « تعرب » وهو خطأ مخالف جميع النسخ .

(٨) لفظ الجلالة لیس موجوداً فی (ص) .

[٩] ما يحرم من جهة ما لا تأكل العرب

قال الشافعي رحمه الله: أصل التحريم: نص كتاب أو سنة، أو جملة كتاب أو سنة أو إجماع، قال الله تبارك وتعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحْرِمُهُمْ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وقال عز وجل: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ﴾ الآية

[المائدة: ٤]. وإنما تكون الطيبات والخبائث عند الأكلين كانوا لها، وهم العرب الذين سألوا عن هذا، ونزلت فيهم الأحكام، وكانوا يكرهون من خبيث المأكّل ما لا يكرهها غيرهم.

قال الشافعي: وسمعت بعض أهل العلم يقولون في قول الله عز وجل: ﴿قُلْ لَأُجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مَحْرَمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ الآية [الأنعام: ١٤٥]: يعني مما (١) كتتم تأكلون، في (٢) الآي التي ذكرت في هذا الكتاب وما في معناه، ما يدل على ما وصفت.

فإن قال قائل: ما يدل على ما وصفت؟ قيل: أرأيت لو زعمنا أن الأشياء مباحة إلا ما جاء فيه نص خبر في كتاب أو سنة. أما (٣) زعمنا أن أكل الدود، والذباب (٤)، والمخاط، والنخامة، والخنفس، واللحكاء، والعظاء، والجعلان، / وخنشاش (٥) الأرض، والرخم (٦)، والعقبان (٧)، والبغاث، والغربان، والحدأ، والفأر، وما في مثل حالها، حلال؟

فإن قال قائل: فما دل على تحريمها؟ قيل: قال الله عز وجل: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرْمَ عَلَيْهِمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا﴾ [المائدة: ٩٦] فكان شيان حلالين، فأثبت تحليل أحدهما، وهو صيد البحر وطعامه، وطعامه ماله، وكل ما فيه متاع لهم يستمتعون بأكله، وحرم عليهم صيد البر أن يستمتعوا بأكله في كتابه وبسنة (٨) نبيه ﷺ. والله عز وجل (٩) لا يحرم عليهم من صيد البر في الإحرام إلا ما كان حلالاً لهم قبل الإحرام، والله أعلم. فلما أمر رسول الله ﷺ المحرم بقتل الغراب

ب/٢٩٧
ت

(١) في (ص): «يعني ما كتتم تأكلون» .
 (٢) في (ب): «وفي الآي» وما أثبتناه من (ص، ت) .
 (٣) في (ص): «ما زعمنا» وفي (ت): «مما زعمنا» .
 (٤) في (ص): «الذباب» .
 (٥) خنشاش الأرض: حشرات الأرض .
 (٦) سبق تفسير ما يحتاج إلى تفسير في أوائل كتاب الأطعمة وفي باب ما حرم بدلالة النص .
 (٧) «العقبان»: ليست في (ص) وقد سبق الكلام عليها وعلى البغاث في باب «ما حرم بدلالة النص» .
 (٨) في (ب): «وسنة نبيه» وما أثبتناه من (ص، ت) .
 (٩) في (ص): «والله جل وعز» .

والحدأة والعقرب والغارة والكلب العقور^(١) وقتل الحيات^(٢) ، دل ذلك على أن لحوم هذه محرمة ؛ لأنه لو كان داخلاً فى جملة ما حرم الله قتله من الصيد فى الإحرام ، لم يحل رسول الله ﷺ قتله ، ودل على معنى آخر : أن العرب كانت لا تأكل مما أباح^(٣) رسول الله ﷺ قتله فى الإحرام شيئاً .

قال : فكل ما سئلت عنه ، مما ليس فيه نص تحريم ولا تحليل من ذوات الأرواح ، فانظر هل كانت العرب تأكله ؟ فإن كانت تأكله ولم يكن فيه نص تحريم ، فأحله ، فإنه داخل فى جملة الحلال والطيبات عندهم ؛ لأنهم كانوا يحلون ما يستطيعون . وما لم تكن تأكله ، تحريماً له باستقذاره فحرّمه ؛ لأنه داخل فى معنى الخبائث ، خارج من معنى ما أحل لهم / مما كانوا يأكلون ، داخل^(٤) فى معنى الخبائث التى حرموا^(٥) على أنفسهم ، فأثبت عليهم تحريمها .

قال الشافعى رضي الله عنه : ولست أحفظ عن أحد سألته من أهل العلم عمّن ذهب^(٦) مذهب المكيين خلافاً . وجملة هذا : لأن التحريم قد يكون مما حرمت العرب على أنفسها مما ليس داخلاً فى معنى الطيبات ، وإن كنت لا أحفظ هذا التفسير ، ولكن هذه الجملة ، وفى تتابع من حفظت عنه من أهل العلم حجة ، ولولا الاختصار لأوضحته بأكثر من هذا ، وسيمر فى تفاريق الأبواب إيضاح له إن شاء الله تعالى .

[١٠] تحريم أكل كل ذى ناب من السباع

[١٤٠٥] قال الربيع : أخبرنا الشافعى قال : أخبرنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، ومالك عن ابن شهاب ، عن أبي إدريس ، عن أبي ثعلبة : أن النبي ﷺ نهى عن أكل^(٧) كل ذى ناب من السباع .

- (١) انظر الحديث رقم [١٢٠٢] وتخريجه .
 (٢) خ : (٥٩) كتاب بدء الخلق (١٤) - باب قول الله تعالى : ﴿ وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ ﴾ . م : (٣٩) كتاب السلام - (٣٧) باب قتل الحيات وغيرها .
 (٣) فى (ص) : « من ما باح » .
 (٤) فى (ب) : « وداخل » وما أثبتناه من (ص ، ت) .
 (٥) فى (ص) : « التى يحرموا » .
 (٦) فى (ص) : « يذهب » .
 (٧) فى (ص) : « نهى عن كل ذى ... » .

[١٤٠٥] * ط : (٤٩٦/٢) (٢٥) كتاب الصيد - (٤) باب تحريم أكل كل ذى ناب من السباع . ولفظه : « أكل كل ذى ناب من السباع حرام » .

[١٤٠٦] أخبرنا مالك، عن إسماعيل بن أبي حكيم، عن عبيدة بن سفيان الحضرمي، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «أكل كل ذى ناب من السباع حرام». قال^(١) الشافعي رحمه الله عليه: وبهذا نقول.

قال الربيع: قال الشافعي رحمه الله: إنما يحرم كل ذى ناب يعدو بنابه.

[١١] الخلاف والموافقة في أكل كل ذى ناب من السباع وتفسيره

قال الشافعي رضوان الله عليه ورحمته: قال لي بعض من يوافقنا في تحريم كل ذى ناب من السباع: ما لكل ذى ناب من السباع لا تحرمه دون ما خرج من هذه الصفة؟ قلت له: العلم يحيط - إن شاء الله تعالى - أن رسول الله ﷺ إذا قصد^(٢) أن يحرم من السباع موصوفاً، فإنما قصد قصد تحريم بعض السباع/ دون بعض السباع، كما لو قلت: قد أوصيت لكل شاب بمكة أو لكل شيخ بمكة، أو لكل حسن الوجه بمكة، كنت قد

١/٢٩٨
ت

(١) في (ص): «وقال الشافعي».

(٢) في (ص): «إذا قصد قصد» وهي كذلك في (ت)، ولكن ضرب على الثانية.

قال ابن عبد البر: هكذا قال يحيى في هذا الحديث، ولم يتابعه أحد من رواة الموطأ عليه ولا من رواة ابن شهاب، وإنما لفظهم: أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل كل ذى ناب من السباع. * خ: (٣/٤٦٢) (٧٢) كتاب الذبائح والصيد - (٢٩) باب أكل كل ذى ناب من السباع - عن عبد الله ابن يوسف، عن مالك به. (رقم ٥٥٣٠).

قال البخاري: تابعه يونس، ومعمر، وابن عيينة، والماجشون، عن الزهري. * م: (٣/١٥٣٣ - ١٥٣٤) (٣٤) كتاب الصيد والذبائح - (٣) باب تحريم أكل كل ذى ناب من السباع، وكل ذى مخلب من الطير - من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري به. قال ابن شهاب: ولم نسمع بهذا حتى قدمنا الشام. ومن طريق ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب به. قال ابن شهاب: ولم أسمع ذلك من علمائنا بالحجاز، حتى حدثني أبو إدريس، وكان من فقهاء أهل الشام. (رقم ١٢ - ١٣/١٩٣٢).

ومن طريق ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن ابن شهاب به. (رقم ١٤/١٩٣٢). ومن طريق ابن وهب عن مالك، وابن أبي ذئب، وعمرو بن الحارث، ويونس بن يزيد وغيرهم، وعن يوسف بن الماجشون، وعن معمر، وعن يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه، عن صالح كلهم عن الزهري به، كلهم ذكر الأكل إلا صالحاً ويوسف فإن حديثهما: نهى عن كل ذى ناب من السبع. (رقم ١٤/١٩٣٢).

[١٤٠٦] * ط: (٢/٤٩٦) (٢٥) كتاب الصيد - الموضع السابق.

* م: (٣/١٥٣٤) الموضع السابق - عن زهير بن حرب، عن عبد الرحمن بن مهدي، عن مالك به. (رقم ١٥/١٩٣٣).

قصدت بالوصية قصد صفة دون صفة ، وأخرجت من الوصية^(١) من لم تصف بأن^(٢) له وصيتك . قال : أجل ، ولولا أنه خص تحريم السباع ، لكان أجمع وأقرب ، ولكنه خص بعضاً دون بعض بالتحريم .

قال الشافعي رحمته الله : فقلت له : هذه المنزلة الأولى من علم تحريم كل ذى ناب ، فسل عن الثانية ، قال : هل منها شيء مخلوق له ناب وشيء مخلوق لا ناب له ، قلت : ما علمته ، قال : فإن لم تكن تختلف ، فتكون الأنياب لبعضها دون بعض ، فكيف القول فيها ؟ قلت : لا معنى فى خلق الأنياب فى تحليل ولا تحريم ، لأنى لا أجد إذا كانت فى خلق الأنياب سواء شيئاً أنفيه خارجاً من التحريم ، ولا بد من إخراج بعضها من التحريم إذا كان فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إخراجها . قال : أجل . هذا كما وصفت ، ولكن ما أردت بهذا ؟ قلت : أردت أن يذهب غلطك إلى أن التحريم والتحليل فى خلق الأنياب ، قال : ففيم ؟ قلت : فى معناه دون خلقه ، فسل عن الناب الذى هو غاية علم كل ذى ناب . قال : فأذكره أنت ، قلت : كل ما كان يعدو منها على الناس بقوة^(٣) ومكابرة^(٤) فى نفسه بناه ، دون ما لا يعدو . قال : ومنها ما لا يعدو على الناس^(٥) بمكابرة^(٦) دون غيره منها ؟ قلت : نعم . قال : فأذكر ما يعدو . قلت : يعدو الأسد والنمر والذئب . قال : فأذكر ما لا يعدو مكابرة على الناس . قلت : الضبع والثعلب وما أشبهه . قال : فلا معنى له غير ما وصفت ؟ قلت : وهذا المعنى الثانى ، وإن كانت كلها مخلوق له ناب .

قال الشافعي رحمه الله عليه : وقلت له : سأزيدك فى تبينه . قال : ما أحتاج بعد ما وصفت إلى زيادة ، ولقل ما يمكن إيضاح شيء إمكان هذا قلت : أوضحه لك ولغيرك ممن لم يفهم منه ما فهمت ، أو فهمه^(٧) فذهب إلى غيره . قال : فأذكره^(٨) .

[١٢] أكل الضبع

٧٩٥/ب
ص

قال / الشافعي رحمته الله : أخبرنا سفيان ومسلم ، عن ابن جريج ، عن عبد الله بن

(١) فى ص : « وأخرجت من الصفة بدل الوصية .

(٢) فى (ب) : « أن له » وما أثبتناه من (ص، ت) .

(٣ - ٥) ما بين الرقمين ساقط من (ت) . (٤) فى (ص) : « ومكابرة » .

(٦) فى (ص) : « بمكابرة » .

(٧) فى طبعة الدار العلمية : « أو أفهمه » وهو خطأ خالف جميع النسخ .

(٨) هكذا فى النسخ ، ويبدو أن الباب التالى : « أكل الضبع » هو ما وعد به الشافعي من التوضيح .

عبيد (١) ابن عمير (٢) .

قال الشافعي رحمه الله : ولحوم الضباع تباع عندنا بمكة بين الصفا والمروة ، لا أحفظ عن أحد من أصحابنا خلافاً في إحلالها ، وفي مسألة ابن أبي عمار جابراً : أصيد (٣) هي؟ قال : نعم . وَمَسْأَلُهُ (٤) : أتؤكل (٥) ؟ قال : نعم ، وسألته : أسمعته من النبي ﷺ ؟ قال : نعم (٦) . فهذا دليل على أن الصيد الذي نهى الله تعالى المحرم عن قتله ما كان يحل أكله من الصيد ، وأنهم إنما يقتلون الصيد ليأكلوه ، لا عبثاً بقتله ، ومثل ذلك الدليل في حديث علي عليه السلام (٧) ، ولذلك أشبهه في القرآن ، منها قول الله عز وجل : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنعام : ١١٨] أنه إنما يعني مما أحل الله أكله ، لأنه لو ذبح ما حرم الله عليه وذكر اسم الله عليه ، لم يحل (٨) الذبيحة ذكر اسم الله (٩) . وفي حديث جابر عن النبي ﷺ في الضبع دليل على ما قلنا ، من أن كل ذى ناب من السباع : ما عدا على الناس مكابرة . وإذا حل أكل الضبع ، وهي سبع ، لكنها لا تعدو مكابرة على الناس ، وهي أضرم على مواشيهم من جميع السباع ، فأحلت أنها لم تعد (١٠) على الناس خاصة مكابرة . وفيه دلالة على إحلال ما كانت العرب تأكل مما لم ينص فيه خبر تحريم (١١) ما كانت تحرمه مما يعدو ، من قبيل أنها لم/ تزل إلى اليوم تأكل الضبع ، ولم تزل تدع أكل الأسد والنمر والذئب تحريماً بالتقدير (١٢) ، فوافقت السنة فيما أحلوا وحرّموا مع الكتاب ما وصفت ، والله أعلم . وفيه دلالة على أن المحرم إنما يجزى ما أحل أكله من الصيد دون ما لم يحل أكله . وذلك أن النبي ﷺ أمر بقتل الكلب العقور في الإحرام ، وهو ما عدا على الناس ، وهو لا يأمر بقتل ما لم يحل (١٣) قتله ، ويضمن صاحبه بقتله شيئاً . فدل ذلك على أن الصيد الذي حرم الله قتله في الإحرام ، ما يؤكل لحمه ، ودل على ذلك حديث جابر بن عبد الله ، وعلى ما (١٤) وصفت .

ب/٢٩٨

ت

- (١) في (ب،ص) : « عن عبد الله بن عبيد الله بن عمير » وهو خطأ ، وما أثبتناه من (ت) وهو الصحيح - إن شاء الله تعالى . هذا وفي طبعة الدار العلمية : « عن عبد الله بن عمير » وقد سقط اسم الأب .
- (٢) سبق هذا الحديث بسنده ومثله برقم [١٢٤١] ، وفيه الصواب : « عبد الله بن عبيد بن عمير » .
- (٣) في (ص) : « لصيد هي » .
- (٤) في طبعة الدار العلمية : « وسألته » وقد خالف جميع النسخ .
- (٥) في (ص) : « أيؤكل » .
- (٦) انظر هذا الحديث في رقم [١٢٤١] وتخريجه هناك .
- (٧) في (ب) : « على ﷺ » .
- (٨) في (ص) : « لم يحل » .
- (٩) في (ب) : « ذكر اسم الله عليه » وما أثبتناه من (ص،ت) .
- (١٠) في (ب) : « لا تعدو » وما أثبتناه من (ص،ت) .
- (١١) في (ب،ت) : « خير وتحريم » وما أثبتناه من (ص) ، وهو الموافق للسباق .
- (١٢) في (ص) : « للتقدير » .
- (١٣) في (ب) : « ما لا يحل » وما أثبتناه من (ص،ت) .
- (١٤) في (ت) : « وعلى من وصفت » .

ولا بأس بأكل كل سبيع لا يعدو على الناس من دواب الأرض ، مثل الثعلب وغيره ، قياساً على الضبع . وما سوى السبيع من دواب الأرض كلها تؤكل من معينين : ما كان سبعاً لا يعدو ، فحلال أن يؤكل ؛ وما كان غير سبيع ، فما كانت العرب تأكله لغير (١) ضرورة فلا بأس بأكله ؛ لأنه داخل في معنى الآية ، خارج من الخبائث عند العرب . وما كانت تدعه على معنى تحريمه ، فإنه خبيث اللحم ، فلا يؤكل بحال . وكل ما أمر بأكله فداه المحرم إذا قتله . ومثل الضبع ما خلا كل ذى ناب من السباع من دواب الأرض وغيرها ، فلا بأس أن يؤكل منه ما كانت العرب تأكله ، وقد فسرتة قبل هذا .

[١٣] ما يحل من الطائر ويحرم

قال الشافعي رضي الله عنه : والأصل فيما يحل ويحرم من الطائر وجهان : أحدهما : أن ما أذن رسول الله ﷺ للمحرم بقتله منه ما لا يؤكل ؛ لأنه خارج من معنى الصيد الذي يحرم على المحرم قتله ليأكله . والعلم يكاد يحيط أنه إنما حرم على المحرم الصيد الذي كان حلالاً له قبل الإحرام . فإذا أحل رسول الله ﷺ قتل بعض الصيد ، دل على أنه مُحَرَّم أن يأكله :

[١٤٠٧] لأن رسول الله ﷺ قال : « لا يحل قتل ما أحل الله عز وجل » .

فالحدأة والغراب مما أباح (٢) رسول الله ﷺ قتله للمحرم . فما كان في مثل معناهما من الطائر ، فهو داخل في ألا يجوز أكل لحمه ، كما لا يجوز أكل لحمهما ؛ لأنه في معناهما ؛ ولأنهما أيضاً مما لم تكن تأكل العرب (٣) . وذلك مثل ما ضر من ذوات الأرواح من سبيع وطائر ، وذلك مثل العقاب والنسر والبازي والصقر والشاهين والبواشق ، وما أشبههما ، مما يأخذ حَمَامَ الناس وغيره من طائرهم . / فكل ما كان في هذا المعنى من الطائر فلا يجوز أكله للوجهين اللذين وصفت من أنه في معنى الحدأة والغراب ، ودخل في معنى ما لا تأكل العرب . وكل ما كان لا يبلغ أن يتناول للناس شيئاً من أموالهم من الطائر ، فلم تكن العرب تحرمه إقذاراً له ، فكله مباح أن يؤكل ، فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه .

(١) في (ص) : « بغير ضرورة » .

(٢) في (ب) : « مما أحل » وما أثبتاه من (ص، ت) .

(٣) في (ص، ت) : « مما لم تكن العرب تأكل » .

[١٤٠٧] * لم أعثر عليه عند غير الإمام الشافعي .

فإن قال قائل : نراك فرقت^(١) بين ما خرج من أن يكون ذا ناب من السباع ، مثل الضبع والثعلب ، فأحللت أكلها ، وهي تضر بأموال الناس أكثر من ضرر ما حرمت من الطائر . قلت : إنى وإن حرمة فليس للضرر فقط حرمة ، ولا لخروج الثعلب والضبع من الضرر أبحاثها ، إنما أبحاثها بالسنة ، وهي أن / النبي ﷺ إذ نهى عن كل ذى ناب من السباع^(٢) ، ففيه دلالة على أنه أباح ما كان غير ذى ناب من السباع ، وأنه أحل الضبع نصاً وأن العرب لم تزل تأكلها والثعلب ، وترك الذئب والنمر والأسد فلا تأكله . وأن العرب لم تزل تترك أكل النسور والبازي والصقر والشاهين والغراب والحدأة وهي ضرار ، وترك ما لا يضر من الطائر فلم أجز أكله ، وذلك مثل الرخمة والبعث^(٣) ، وهما لا يضران ، وأكلهما لا يجوز ؛ لأنهما من الخبائث وخارجان من الطيبات . وقد قلت مثل هذا في الدود ، فلم أجز أكل اللحكاء ولا العطاء^(٤) ولا الخنافس ، وليست بضارة ، ولكن العرب كانت تدع أكلها ، فكان خارجاً من معنى الطيبات ، داخلاً في معنى الخبائث عندها .

١/٢٩٩
ت

[١٤] أكل الضب

قال الشافعي رحمته الله : ولا بأس بأكل الضب ، صغيراً أو كبيراً^(٥) ، فإن قال قائل : [١٤٠٨] قد رويت عن النبي ﷺ أنه سئل عن الضب فقال : «لست أكله ولا مُحَرَّمه» . قيل له إن شاء الله : فهو لم يرو عن رسول الله ﷺ في الضب شيئاً غير هذا ، وتحليله أكله بين يديه ثابت^(٦) . فإن قال قائل : فأين ذلك ؟ قيل : لَمَّا قال : «لست

(١) في (ص) : «تراك فرقت» . (٢) سبق برقم [١٤٠٥ ، ١٤٠٦] .
(٣) في (ب) : «والنعامة» وهو خطأ ظاهر .
(٤) كل هذه الأنواع من الطائر سبق تفسيرها في «كتاب الأطعمة» ، وباب «ما حرم بدلالة النص» .
(٥) في (ص) : «صغيراً وكبيراً» .
(٦) «ثابت» : ليست في (ص) وفي (ت) : «ثانياً» بدلاً منها . وهذا خطأ .

[١٤٠٨] * ط : (٢/٩٦٨) (٥٤) كتاب الاستئذان - (٤) باب ما جاء في أكل الضب : عن عبد الله بن دينار ، عن عبد الله بن عمر : أن رجلاً نادى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، ما ترى في الضب ؟ فقال رسول الله ﷺ : «لست بأكله ولا بمحرمه» . (رقم ١١) .
* خ : (٣/٤٦٣) (٣٤) كتاب الصيد والذبائح - (٣٣) باب الضب - عن موسى بن إسماعيل ، عن عبد العزيز بن مسلم ، عن عبد الله بن دينار نحوه . (رقم ٥٥٣٦) .
* م : (٣/١٥٤١ - ١٥٤٢) (٣٤) كتاب الصيد والذبائح - (٧) باب إباحة الضب - من طريق إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار به .
* ت : (٤/٢٥١ - ٢٥٢) (٢٦) كتاب الأطعمة - (٣) باب ما جاء في أكل الضب - عن قتيبة ، عن مالك به . وفيه : فقال : «لا أكله ولا أحرمه» .

أكله ولا محرمة « دل على أن تركه أكله لا من جهة تحريمه ، وإذا لم يكن من جهة (١) تحريمه ، فإنما ترك مباحاً عافه ولم يشتهه . ولو عاف خبزاً أو لحماً أو تمرأ (٢) أو غير ذلك كان ذلك شيئاً من الطباع ، لا محرماً لما عاف .

فقال لى بعض الناس : أرأيت إن قال هذا القول غير رسول الله ﷺ ، أيحتمل معنى غير المعنى الذى زعمت أن رسول الله ﷺ قاله ؟ فزعمت أنه بين لا يحتمل معنى غيره ؟ قلت : نعم . قال : وإذا قلت : من دون رسول الله ﷺ (٣) ليس معصوماً ، قلت له : رسول الله ﷺ (٤) لم يخرج من التحليل فلا (٥) يجوز أن يسأل عن تحليل ولا تحريم فيجيب فيه إلا أحله أو حرمه . وليس هكذا أحد بعده ممن يعلم ويجهل ، ويقف ويجيب ، ثم لا يقوم جوابه مقام جواب رسول الله ﷺ ، قال : فما المعنى الذى قلت قد بين (٦) هذا الحديث من غيره ؟ قلت :

[١٤٠٩] قرب إلى رسول الله ﷺ ضب فامتنع من أكلها ، فقال خالد بن الوليد : أحرام هى يا رسول الله ؟ فقال رسول الله ﷺ : « لا ، ولكن أعافها لم تكن ببلد قومی » فاجترها خالد بن الوليد فأكلها ، ورسول الله ﷺ ينظر ، وإذا قال رسول الله ﷺ ليست حراماً فهى حلال ، وإذا أقر خالداً بأكلها ، فلا يدعه يأكل حراماً ، وقد بين أن تركه إياها أنه عافها ، لا حرمها .

- (١) « جهة » : ليست فى (ص،ت) .
 (٢) « او تمرأ » : ليست فى (ص) .
 (٣-٤) ما بين الرقمين ساقط من (ص) .
 (٥) فى (ص) : « ولا يجوز » .
 (٦) فى (ص) : « قلت بين هذا الحديث . بدون « قد » .

= قال : وفى الباب عن عمر ، وأبى سعيد ، وابن عباس ، وثابت بن وديعة ، وجابر ، وعبد الرحمن بن حسنة .
 وقال هذا حديث حسن صحيح . (رقم ١٧٩٠) .

[١٤٠٩] * ط : (٩٦٨/٢) الموضع السابق - عن ابن شهاب ، عن أبى أمامة بن سهل بن حنيف ، عن عبد الله ابن عباس ، عن خالد بن الوليد بن المغيرة أنه دخل مع رسول الله ﷺ بيت ميمونة زوج النبي ﷺ ، فأتى بضب محنود ، فأهوى رسول الله ﷺ بيده ، فقال بعض النسوة اللاتي فى بيت ميمونة : أخبروا رسول الله ﷺ بما يريد أن يأكل منه ، فقيل : هو ضب يا رسول الله ، فرفع يده ، فقلت : أحرام هو يا رسول الله ؟ فقال : « لا ، ولكنه لم يكن بأرض قومی ، فأجدنى أعافه » . قال خالد : فاجترته فأكلته ، ورسول الله ﷺ ينظر . (رقم ١٠) .

* خ : (٤٦٣/٣) (٧٢) كتاب الذبائح والصيد - (٣٣) باب الضب - عن عبد الله بن مسلمة عن مالك به . (رقم ٥٥٣٧) .

* م : (١٥٤٣/٣) (٣٤) كتاب الصيد والذبائح - (٧) باب إباحة الضب - عن يحيى بن يحيى ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن أبى أمامة عن عبد الله بن عباس قال : « دخلت أنا وش خالد . . . » فذكر نحوه . (رقم ١٩٤٥/٤٣) .

[١٥] أكل لحوم الخيل

[١٤١٠] أخبرنا سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر قال : أطعنا رسول الله ﷺ لحوم الخيل ، ونهانا عن لحوم الحمر .

[١٤١١] أخبرنا سفيان بن عيينة ، عن هشام ، عن فاطمة ، عن أسماء قالت : نحرنا فرساً على عهد رسول الله ﷺ فأكلناه .

[١٤١٢] / أخبرنا سفيان ، عن عبد الكريم/ بن أبي أمية قال : أكلت فرساً على عهد ابن الزبير^(١) فوجدته حلواً .

قال الشافعي رحمة الله عليه : كل ما لزمه اسم الخيل من العراب والمقاريف والبراذين ، فأكلها حلال .

ب/٧٩٦

ص
ب/٢٩٩

ت

[١٦] أكل لحوم الحمر الأهلية

[١٤١٣] أخبرنا مالك ، عن ابن شهاب^(٢) ، عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي ، عن أبيهما عن علي بن أبي طالب عليه السلام^(٣) : أن النبي ﷺ نهى عام خبير عن نكاح المتعة ، وعن لحوم الحمر الأهلية .

(١) في (ص) : « في عهد ابن الزبير » .

(٢) في (ب) : « عن شهاب » وهو خطأ جرت عليه النسخ التي طبعت عنها .

(٣) في (ب) : « عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه » .

[١٤١٠] * خ : (٤٦١/٣) الكتاب السابق - (٢٧) باب لحوم الخيل - عن مسدد ، عن حماد بن زيد ، عن عمرو بن دينار ، عن محمد بن علي ، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : نهى النبي ﷺ يوم خبير عن لحوم الحمر ، ورنخص في لحوم الخيل . (رقم ٥٥٢٠) .

* م : (١٥٤١/٣) الكتاب السابق - (٦) باب في أكل لحوم الخيل - من طريق حماد بن زيد به . (رقم ١٩٤١/٣٦) .

وهكذا ترى أن بين عمرو بن دينار وجابر محمد بن علي .

ولهذا قال البيهقي في المعرفة عقب رواية الشافعي : هذا الحديث لم يسمعه عمرو من جابر ، إنما سمعه من محمد بن علي بن حسين ، عن جابر . (المعرفة ٧/ ٢٦٠ - ٢٦١) .

[١٤١١] * خ : (الموضع السابق) : عن الحميدي ، عن سفيان ، عن هشام به . (رقم ٥٥١٩) .

* م : (الموضع السابق) من طريق عبد الله بن نمير ، وحفص بن غياث ، ووكيع ، عن هشام به . (رقم ١٩٤٢/٣٨) .

[١٤١٢] لم أعثر عليه عند غير الشافعي .

[١٤١٣] * ط : (٥٤٢/٢) (٢٨) كتاب النكاح - (١٨) باب نكاح المتعة . (رقم ٤١) =

[١٤١٤] قال الشافعي رضي الله عنه : سمعت سفيان يحدث عن الزهري : أخبرنا عبد الله والحسن ابنا محمد بن علي ، وكان الحسن أرضاهما ، عن علي رضي الله عنه (١) .

قال الشافعي رحمه الله عليه : في هذا الحديث دلالتان : إحداهما : تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية ، والأخرى : إباحة لحوم حمر الوحش ؛ لأنه لا صنف من الحمر إلا الأهلي والوحشي . فإذا قصد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتحريم قصد الأهلي ، ثم وصفه ، دل على أنه أخرج الوحشي من التحريم ، وهذا مثل نهيه عن كل ذي ناب من السباع ، فقصد بالنهي ، قصد عين دون عين . فحرم ما نهى عنه ، وحل ما خرج من تلك الصفات (٢) سواه .

[١٤١٥] مع أنه قد جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إباحة أكل حمر الوحش .

[١٤١٦] أمر أبا بكر رضي الله عنه أن يقسم حماراً وحشياً قتله أبو قتادة بين الرفقة .

(١) في (ب) : « عن علي رضي الله عنه » .

(٢) في (ب) : « من تلك الصفة » وما أثبتناه من (ص،ت) .

= * خ : (٣ / ٤٦١) (٧٢) كتاب الذبائح والصيد - (٢٨) باب لحوم الحمر الإنسية - عن عبد الله بن يوسف ، عن مالك به . (رقم ٥٥٢٣) .

* م : (٣ / ١٥٣٧) (٣٤) كتاب الصيد والذبائح - (٥) باب تحريم أكل لحوم الحمر الإنسية . عن يحيى بن يحيى ، عن مالك به . (رقم ١٤٠٧ / ٢٢) .
وفى كلها الإنسية .

[١٤١٤] * م : (٣ / ١٥٣٨) الكتاب والباب السابقان - من طريق سفيان ويونس ومعمر ، عن الزهري به . (رقم ١٤٠٧ / ٢٢) .

وانظر الحديث السابق .

[١٤١٥] إباح رسول الله صلى الله عليه وسلم لحم حمر الوحش في حديث أبي قتادة المتفق عليه :

* خ : (٢ / ٩ - ١٠) (٢٨) كتاب جزاء الصيد - (٤) باب لا يعين المحرم الحلال في قتل الصيد - عن علي ابن عبد الله ، عن سفيان ، عن صالح بن كيسان ، عن أبي محمد ، عن أبي قتادة رضي الله عنه قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم بالقاح ، ومنا المحرم ، ومنا غير المحرم ، فرأيت أصحابي يترءون شيئا ، فنظرت فإذا حمار وحشي - يعني وقع سوطه - فقالوا : لا نعينك عليه بشيء ، إنا محرمون ، فتناولته فأخذته ، ثم أتيت الحمار من وراء أكمة فعقرته ، فأنيت به أصحابي ، فقال بعضهم : كلوا ، وقال بعضهم : لا تأكلوا ، فأنيت النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو أمامنا ، فسألته فقال : « كلوه حلال » . (رقم ١٨٢٣) .

* م : (٢ / ٨٥١ - ٨٥٢) (١٥) كتاب الحج - (٨) باب تحريم الصيد - عن قتبية بن سعيد ، عن سفيان وعن ابن أبي عمير ، عن سفيان به . (رقم ١١٩٦ / ٥٦) .

[١٤١٦] * ط : (١ / ٣٥١) (٢٠) كتاب الحج - (٢٤) باب ما يباح للمحرم أكله من الصيد - عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي ، عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله ، عن عمير ابن سلمة الضمري ، عن البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يريد مكة ، وهو محرم ، حتى إذا كان بالروحاء ، إذا حمار وحشي عقير ، فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : « دعوه ، فإنه يوشك أن يأتي =

[١٤١٧] وحديث طلحة أنهم أكلوا معه لحم حمار وحشى .

قال الشافعي رضي الله عنه: وخلق الحمر الأهلية يباين (١) خلق الحمر الوحشية مبينة يعرفها أهل الخبرة بها. فلو توحش أهلى لم يحل أكله ، وكان على الأصل فى التحريم. ولو استأهل وحشى لم يحرم أكله وكان على الأصل فى التحليل، ولا يذبحه (٢) المحرم وإن استأهل. ولو نزا حمار أهلى على فرس أو فرس على أتان أهلية، لم يحل أكل ما نتج بينهما. لست أنظر فى ذلك إلى أيهما النازى؛ لأن الولد منهما، فلا يحل حتى يكون لحمهما (٣) - معاً - حلالاً. وكل ما عرف فيه حمار أهلى من قبل أب أو أم (٤)، لم يحل أكله بحال أبداً، ولا أكل نسله. ولو نزا حمار وحشى على فرس ، أو فرس على أتان وحشى حل أكل ما ولد بينهما؛ لأنهما مباحان معاً. وهكذا لو أن غراباً أو ذكر حداً أو بغائاً تجشم حبارى ، أو ذكر حبارى أو طائر يحل لحمه تجشم غراباً أو حداً أو صقراً وبيزان (٥)

(١) فى (ص) : « تباين » . (٢) فى (ص) : « ولم يذبحه المحرم » .

(٣) فى (ص) : « حتى يكون لحمها » . (٤) فى (ص) : « أم أو أب » .

(٥) فى (ب) « أو بيران » وفى (ص، ت) : « وبيزان » بدون نقط ، ورجحت أن تكون « وبيزان » جمع باز ، قال فى تاج العروس : « الباز : لغة فى البازى . . . جمع أبواز وبيزان ، كباب وأبواب وبيبان » (مادة بوز) .

صاحبه ، فجاء البهزى ، وهو صاحبه إلى النبى ﷺ فقال : يا رسول الله ، شأنكم بهذا الحمار ، فأمر رسول الله ﷺ أبا بكر ، فقسمه بين الرفاق ، ثم مضى ، حتى إذا كان بالأثابة بين الروثة والعرج إذا ظلى حاقف فى ظل فيه سهم ، فزعم أن رسول الله ﷺ أمر رجلاً أن يقف عنده ، لا يريه أحد من الناس حتى يجاوزه .

* س : (١٨٢/٥ - ١٨٣) (٢٤) كتاب الحج - (٧٨) ما يجوز للمحرم أكله من الصيد - عن محمد بن سلمة ، والحارث بن مسكين ، عن ابن القاسم ، عن مالك به . (رقم ٢٨١٨) .

وكما ترى ليس لأبى قتادة ذكر فى هذا الحديث ، ولهذا قال البيهقى فى المعرفة على هذا الحديث وما قبله : قوله : « قتله أبو قتادة » زيادة وقعت من الكاتب ، أو حديث دخل فى حديث ؛ فإن الذى قتله أبو قتادة أتى به أصحابه وهم محرمون ، وهو غير محرم حتى أكلوا منه ، ثم سألوا عنه رسول الله ﷺ فقال : « هل أشار إليه إنسان منكم بشيء ؟ » قالوا : لا ، فقال : « كلوا » .

والذى أمر أبا بكر بقسمته بين الرفاق فهو فى حمار وحشى وجدوه عقيراً بالروحاء ، فقال النبى ﷺ : « دعوه فإنه يوشك أن يأتى صاحبه » ، فجاء البهزى وهو صاحبه إلى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، شأنكم بهذا الحمار ، فأمر رسول الله ﷺ أبا بكر فقسمه بين الرفاق. وهذا الكتاب مما لم يسمعه الربيع من الشافعى ، ولو كان قرئ عليه لأمر - والله أعلم - بتغييره . (المعرفة ٢٦٦/٧ - ٢٦٧) .

[١٤١٧] لم أعر على هذا عند غير الشافعى .

والذى فى مسلم : من طريق عبد الرحمن بن عثمان التيمى قال : كنا مع طلحة بن عبيد الله ونحن حرم ، فأهدى له طير ، وطلحة راقد ، فمنا من أكل ، ومنا من تورع ، فلما استيقظ طلحة وفق من أكله ، وقال : أكلناه مع رسول الله ﷺ .

فعل هذا غير ذلك . والله عز وجل وتعالى أعلم . (مسلم ٨٥٥/٢ - الحج - ٨ - باب تحريم الصيد للمحرم) .

فباضت وأفرخت، لم يحل أكل فروخها^(١) من ذلك التجشم ، لاختلاط المحرم والحلال فيه . ألا ترى أن خمراً لو اختلطت بلبن ، أو ودك خنزير بسمن ، أو محرماً بحلال فصارا لا يزيل أحدهما من الآخر حرم أن يكون مأكولاً ؟

ولو أن صيداً أصيب أو بيض صيد ، فأشكلت خلقته ، فلم يدر لعل أحد أبويه مما لا يحل أكله والآخر يحل أكله ، كان الاحتياط ، الكف عن أكله . والقياس أن ينظر إلى خلقته ؛ فأيهما كان أولى بخلقته جعل حكمه حكمه^(٢) ، إن كان الذي يحل أكله أولى بخلقته أكله ، وإن كان الذي يحرم أكله أولى بخلقته لم يأكله . وذلك مثل أن ينزو حمار إنسي أتاناً وحشية أو أتاناً إنسية .

ولو نزا حمار وحشى فرساً أو فرس وحشى^(٣) أتاناً وحشياً لم يكن بأكله بأس ؛ لأن كليهما مما يحل أكله . وإذا توحش واصطيد ، أكل بما يؤكل به الصيد ، وهكذا القول في صغار أولاده وفراخه وبيضه لا يختلف . وما قتل المحرم / من صيد يؤكل لحمه فداء ، وكذلك يفدى ما أصاب من بيضه . وما قتل من صيد لا يؤكل لحمه ، أو أصاب من بيضه لم يفده . ولو أن ذئباً نزا على ضبع فجاءت بولد فإنها تأتي بولد لا يشبهها محضاً ولا الذئب محضاً يقال له : السبع ، فلا يحل أكله لما وصفت من اختلاط المحرم والحلال ، وأنهما لا يتميزان فيه .

١/٣٠٠
ت

١/٤٢

١/١٣٤

ب/٣٢٥

[١٧] / ما يحل بالضرورة (٤)

ج
ب/١٠٨
ظ (٣)

قال الشافعي : قال الله عز وجل فيما حرم^(٥) : ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ [الأنعام: ١١٩] ، وقال : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ ﴾ إلى قوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (١٧٢) [البقرة] ، وقال في ذكر ما حرم : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (٣) [المائدة] .

قال الشافعي : فيحل ما حرم من ميتة ودم ولحم خنزير ، وكل ما حرم مما لا يغير العقل من الخمر للمضطر .

والمضطر : الرجل يكون بالموضع ، لا طعام فيه معه ولا شيء يسد فورة جوعه ، من

(١) في (ب) : « فراخها » وما أثبتناه من (ص، ت) .

(٢) في (ب) : « جعل حكمه حكماً » وما أثبتناه من (ص، ت) .

(٣) « وحشى » : ليست في (ب) وأثبتناها من (ص، ت) .

(٤) رجعنا إلى الترتيب السابق بعد أن نقل البلقيني أبواباً من الثلث الأخير من الكتاب .

(٥) في (ب) زيادة عبارة : « ولم يحل بالذكاة » وهي ليست في (ص، ت، م، ج، ظ) ولذلك لم نثبتها .

لين وما أشبهه ، ويبلغه الجوع ما يخاف منه الموت أو المرض ، وإن لم يخف الموت ، أو يضعفه ويضره أو يعتل أو يكون ماشياً فيضعف عن بلوغ حيث يريد ، أو ركباً فيضعف عن ركوب دابته ، أو ما فى هذا المعنى من الضرر البين ، فأى هذا ناله فله أن يأكل من المحرّم . وكذلك يشرب من المحرم غير المسكر ، مثل الماء تقع فيه الميتة وما أشبهه . وأحب إلى أن يكون آكله إن أكل ، وشاربه إن شرب ، أو جمعهما ، فعلى ما يقطع عنه الخوف ويبلغ به بعض القوة ، ولا يبين أن يحرم عليه أن يشبع ويروى ، وإن أجزأه دونه ؛ لأن التحريم^(١) / قد زال عنه بالضرورة ، وإذا بلغ الشبع والرى فليس له مجاوزته ؛ لأن مجاوزته حينئذ إلى الضرر أقرب منها إلى النفع . ومن بلغ إلى الشبع فقد خرج فى بلوغه عن حد الضرورة^(٢) وكذلك الرى . ولا بأس أن يتزود معه من الميتة ما اضطر إليه ، فإذا وجد الغنى عنه طرحه . ولو تزود معه ميتة فلقى مضطراً أراد شراءها منه ، لم يحل له ثمنها ، إنما حل له منها منع الضرر البين على بدنه لا ثمنها . ولو^(٣) اضطر ، ووجد طعاماً ، لم يؤذن له به ، لم يكن له أكل الطعام ، وكان له أكل الميتة^(٤) ، ولو اضطر ، ومعه ما يشتري به ما يحل ؛ فإن باعه/ بثمنه فى موضعه أو بثمن ما يتغابن الناس بمثله^(٥) ، لم^(٦) يكن له أكل الميتة ، وإن لم يبعه إلا بما لا^(٧) يتغابن الناس بمثله^(٨) ، كان له أكل الميتة .^(٩) والاختيار أن يغالى به ويدع أكل الميتة^(١٠) . وليس له ، بحال ، أن يكابر رجلاً على طعامه وشرابه وهو يجد ما يغنيه عنه من شراب فيه ميتة أو ميتة .

وإن اضطر فلم يجد ميتة ولا شراباً فيه ميتة ، ومع رجل شىء ، كان له أن يكابره ، وعلى الرجل أن يعطيه . وإذا كابره ، أعطاه ثمنه وافياً ، فإن كان إذا أخذ شيئاً خاف مالك المال على نفسه ، لم يكن^(١١) له مكابرتة .

وإن اضطر وهو محرم إلى صيد أو ميتة ، أكل الميتة وترك الصيد ، فإن أكل الصيد فدهاء ، إن كان هو الذى قتله . وإن اضطر فوجد من يطعمه أو يسقيه ، فليس له أن يمتنع من أن يأكل أو يشرب . وإذا وجد فقد ذهب^(١٢) عنه الضرورة إلا فى حال/ واحدة :

(١) « وإن أجزأه دونه ؛ لأن التحريم » : سقطت من (ج) .

(٢) فى (ب ، ظ) : « من حد الضرورة » وما أثبتناه من (ص، م، ت، ج) .

(٣-٤) ما بين الرقمين ساقط من (ص) .

(٥) فى (ص ، ظ) : « ما لا يتغابن الناس بمثله » وأظنه خطأ والله عز وجل وتعالى أعلم .

(٦-٨) ما بين الرقمين ساقط من (م) .

(٧) فى (ص، ج) : « ما يتغابن الناس » وأظنه خطأ ، والله عز وجل وتعالى أعلم .

(٩-١٠) ما بين الرقمين ساقط من (م) . (١١) فى (ص) : « لم تكن له » .

(١٢) فى (ص) : « فقد ذهب عنه الضرورة » .

١/٣٢٦
ص

أن يخاف إن أطعمه أو سقاه ، أن يسمه فيه فيقتله ، فله ترك / طعامه وشرابه بهذه الحال . وإن كان مريضاً فوجد مع رجل طعاماً أو شراباً يعلمه يضره ويزيد في مرضه ، كان له تركه ، وأكل الميتة وشرب الماء الذي فيه الميتة .

وقد قيل : إن من الضرورة وجهاً ثانياً ، أن يمرض الرجل المريض يقول له أهل العلم به ، أو يكون هو من أهل العلم به : قلما يبرأ من كان له مثل هذا إلا أن يأكل كذا ، أو يشربه^(١) ، أو يقال له : إن أعجل ما يبرئك أكل كذا أو شرب كذا ، فيكون له أكل ذلك وشربه ، ما لم يكن خمرأ إذا بلغ ذلك منها أسكرته ، أو شيئاً يذهب العقل من المحرمات أو غيرها ، فإن إذهاب العقل محرم .

ومن قال هذا ، قال : أمر النبي ﷺ الأعراب أن يشربوا ألبان الإبل وأبوالها ، وقد يذهب الوباء بغير ألبانها وأبوالها ، إلا أنه أقرب ما هنالك أن يذهب عن الأعراب لإصلاحه لأبدانهم .

والأبوال كلها محرمة ؛ لأنها نجسة ، وليس له أن يشرب خمرأ ؛ لأنها تعطش وتجميع ، ولا لدواء ؛ لأنها تذهب بالعقل . وذهب العقل منع الفرائض ، وتؤدي إلى إتيان المحارم ، وكذلك ما أذهب العقل غيرها .

١/٤٣
ج

ومن خرج سفرأ^(٢) فأصابته ضرورة بجوع أو عطش ، ولم يكن سفره في معصية لله^(٣) عز وجل ، حل له ما حرم عليه مما / نصف إن شاء الله تعالى .

ومن خرج عاصياً لم يحل له شيء مما حرم الله عز وجل عليه^(٤) بحال ؛ لأن الله تبارك وتعالى إنما أحل ما حرم بالضرورة ، على شرط أن يكون المضطر غير باغ ولا عاد ولا متجانف لإثم^(٥) .

ب/١٠٩

ظ (٣)
ب/١٣٤

ولو خرج عاصياً ثم تاب فأصابته الضرورة بعد التوبة رجوت أن / يسعه أكل المحرم وشربه . ولو خرج غير عاص ، ثم نوى / المعصية ، ثم أصابته الضرورة ونيته المعصية ، حسبت^(٦) ألا يسعه المحرم ؛ لأنني أنظر إلى نيته في حال الضرورة ، لا في حال تقدمتها ولا تأخرت عنها .

(١) في (ب) : « أو يشرب كذا » وفي (ج) : « أو شربه » ، وما أثبتناه من (ص ، م ، ت ، ظ) .

(٢) في (ب) : « ومن خرج مسافراً » وما أثبتناه من (ص ، م ، ت ، ج ، ظ) .

(٣) في (ب) : « في معصية الله عز وجل » وما أثبتناه من (ص ، م ، ت ، ج ، ظ) .

(٤) « عليه » : ليست في (ص ، ت) .

(٥) متجانف لإثم : ما نل إليه متجاوز حد الضرورة .

(٦) في (ب ، ت ، ظ) : « خشيت » ، وما أثبتناه من (ص ، م ، ج) .